في مركز الفرات للتنمية والدراسات

ندوة حوارية عن دور الجمعية الوطنية في كتابة الدستور

كربلاء / المدى

عقد منتدى الفرات المنبثق عن مركز التنمية والدراسات الستراتيجية في مدينة كربلاء ندوته الثانية تحت عنوان (دور الجمعية الوطنية في كتابة الدستور).. وقال الدكتور احمد باهظ مدير المركز إن الندوة التي حضرها عدد من الأساتذة المختصين في القانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع قد جرت وقائعها على طريقة طرح الأسئلة من اجل أن تكون الإجابة دقيقة وواضحة...وأضاف إن هذه الندوة جاءت لكون المرحلة الحالية التي يمر بها العراق في ظل الديمقراطية بحاجة إلى دستور ولان الدستور لم يعد مجرد منحة يتفضل بها الحاكم أو عقد طرفيه الحاكم والمحكوم، بل هو: تفويض من الشعب باعتباره صاحب السلطة الأصيل، وكذلك لان الدستور ومضمونه لم يقف عند هذا الحد، بل تعداه ليشتمل على وضع الآلية المناسبة لتوزيع تلك السلطة والضمانات التي تحمي الحرية، وهو بهذا الجانب أو ذاك يترجم أفكارا وآيدولوجيات معينة تشكل بمجموعها روح الدستور أو ما يسمى الفكرة الدستورية السائدة. لذلك فأن الحديث عن الدستور يثير تساؤلات عدة أهمها ما يتعلق بالسلطة التي سوف تضطلع بمهمة وضعه.وهذه الندوة يراد بها الوقوف على دور الجمعية الوطنية في كتابة الدستور.

قانون إدارة الدولة والجمعية الوطنية

وكان السؤال الأول قد وجهه الدكتور كريم مزعل عميد كلية القانون بجامعة كربلاء حول مدى إلزامية قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية للجمعية الوطنية؟

أجاب الأستاذ عامر زغير الكعبي رئيس القسم القانوني في مركز الفرات عن هذا التساؤل بقوله أنه يفهم من هذا التساؤل مدى إلزامية تلك النصوص التي تقيد عمل الجمعية الوطنية فيما يتعلق بوضع الدستور، لذلك فأننا نقول انه من حيث المبدأ فأن الجمعية تمثل السلطة التأسيسية لوضع الدستور، وهذه الأخيرة طالما إنها تضع الدستور وهو أعلى قاعدة قانونية تحكم البلاد فأنها لا سلطان عليها غير إرادة الشعب ومن ثم فلا يجوز أن تقيد بأي قيد فهي صاحبة الكلمة العليا في نصوص الدستور وما يتضمنه من أفكار. وأضاف الكعبي إلا إن هذا المبدأ ليس مطلقا إذ يجوز استثناء إن تقيد السلطة التأسيسية ببعض القيود إذا كانت تمثل تعبيرا عن إرادة الشعب أو تمثل ضمانا لهم، ولا خوف من هذا الاستثناء طالما إن إقرار الدستور يتوقف على موافقة الشعب ولقد أخذت فرنسا بهذا الاستثناء بمناسبة وضع دستورها في عام ١٩٤٦ حيث قيدت الجمعية بقيود أهمها إقرار مبدأ الفصل بين السلطات وتنظيم العلاقة مع المستعمرات.

قيود المرحلة وحساسيتها

وكان السؤال الثاني قد تركز حول أهم القيود التي قد تعرقل عمل الجمعية الوطنية؟

فأجاب الأستاذ عدنان الشروفي معاون العميد في كلية القانون إن أهم القيود التي قد تعرقل عمل الجمعية الوطنية هي الفقرة ج من المادة الحادية والستين من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية التي تشترط لإمضاء الدستور أن لا تعترض عليه ثلاث محافظات، بل إن هذه الفقرة قد تطيح بالجمعية الوطنية وتحلها إذا لم يتحقق شرط الثلاث محافظات وبذلك يدخل العراق في دوامة سياسية لانهاية لها..وأكد الشروفي على ضرورة تعديل هذه الفقرة بالشكل الذي يخرج الجمعية من هذا المأزق.

فيما رأى الأستاذ خالد عليوي العرداوي أستاذ مادة النظم السياسية في كلية القانون، انه يجب أن لا ننظر بحساسية مفرطة إلى هذه الفقرة بل يجب أن ننظر إليها نظرة ايجابية كونها تحقق ضمانا لكل أفراد الشعب العراقي ذي الأطياف المتنوعة وان المشكلة الحقيقية لا تكمن في نص المادة أو بالشعب وإنما المشكلة قد تفتعل بشكل مبالغ فيه من النخب السياسية المهيمنة على الساحة العراقية في هذا الوقت، لذا يجب على هذه النخب أن تكون بمستوى استحقاقات المرحلة الحساسة التي يمر بها البلد.

أما الأستاذ إبراهيم الزبيدي فقد أجاب.. إننا يمكننا إتباع احد طريقين لحل هذا الإشكال اولهما:إتباع الطريق القانوني المحدد في قانون إدارة الدولة الذي يشترط لتعديل الدستور موافقة ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية وإجماع هيئة الرئاسة، إلا إن هذا الحل شبه مستحيل في ظل غياب الثقة بين النخب السياسية.وثانيهما:الطريق السياسي..وقد يرى إتباع هذا الحل إن هيئة الناخبين التي تتحصن وراءها الكتل البرلمانية تستطيع أن تضغط على نوابها لغرض إيجاد حل أكثر ديمقراطية، وليكن مثلا إن الاستفتاء يكون ناجحا إذا وافقت عليه ثلاثة أرباع الشعب العراقي.

أما الدكتور عبد علي سوادي رئيس قسم القانون الخاص في كلية القانون ـــ جامعة كربلاء فقد راى أننا إذا فشلنا في تعديل الفقرة ج من المادة الحادية والستين فأننا نستطيع تجنب الاصطدام بها من خلال إفراغها من محتواها وذلك بوضع دستور توافقي يراعي جميع مكونات الشعب العراقي.

ورأى الأستاذ عدنان الشروفي إننا نستطيع تجنب الفقرة المذكورة وذلك إذا جعلنا الاستفتاء يكون على نصوص الدستور كلاً على حدة وليس على نصوص الدستور إجمالا بنعم أو لا، وبذلك نستطيع ان نشخص نص المادة الذي لا يحظى برضى الأفراد ومن ثم نعدله بالكيفية التي تضمن الموافقة عليها وبذلك نكون قد تجنبنا فشل الاستفتاء وأبعدنا شبح الحل عن الجمعية الوطنية.

وطرحت الندوة سؤالا آخر عما إذا ما استطاعت الجمعية الوطنية النجاح في كتابة الدستور؟ فقد اجمع المشاركون على إن التحديات التي تواجه الجمعية ليست بالهينة لكنها تستطيع تذليلها إذا أخذت بالتوصيات الآتية.. اولا: إن الجمعية الوطنية مقيدة بقيد زمني يجب أن تضع الدستور خلاله، لذلك يجب اختصار الوقت من خلال اجتماع رؤساء الكتل البرلمانية لغرض الاتفاق على الثوابت والأفكار التي سيبنى عليها الدستور.ثانيا:تشكيل لجنة تضم أعضاء مختصين من داخل وخارج الجمعية الوطنية مهمتها صياغة الدستور.ثالثا:الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة والدول المتقدمة في هذا المجال.. رابعا: تحلي أعضاء الجمعية الوطنية بروح المواطنة، وعلى النائب أن يتذكر دائما انه يمثل الشعب العراقي بأسره لا فئة أو طائفة معينة.

الاستفتاء ومقترحات الخروج من الازمة

وطرح المركز سؤالا..هل نحن بحاجة إلى استفتاء على الدستور؟

فكانت إجابتا الأستاذين سليم فرحان و حسن محمد كاظم من أن الطرق الديمقراطية لوضع الدستور اثنتان، هما طريقة الجمعية التأسيسية حيث يكون الدستور نافذا بمجرد انتهاء الجمعية من وضعه، وطريقة الاستفتاء التي يكون الدستور فيها نافذاً بعد موافقة الشعب عليه بغض النظر عمن وضعه، لكن يلاحظ إن قانون إدارة الدولة قد جمع بين الطريقتين بشكل لا داعي له سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض الوعي السياسي لدى المقترع العراقي.

في حين رد الأستاذ عامر زغير الكعبي انه صحيح القول إن كلا من طريقة الجمعية التأسيسية وطريقة الاستفتاء تتناغما مع الفكرة الديمقراطية، إلا أن لكل منهما عيوبا تجعل الأخذ باحداهما دون الاخرى يشكل خطرا على مسيرة الشعب بأكمله، إذ انه وفقاً لطريقة الجمعية التأسيسية يكون الدستور نافذاً بمجرد وضعه من قبل الجمعية، وهنا تكمن الخطورة،وتساءل الكعبي..ما الذي يضمن إن الجمعية سوف تضع دستورا يتوافق وآراء الشعب؟ أما طريقة الاستفتاء فخطورتها تتركز عند الدول الحديثة العهد بالتجربة الديمقراطية حيث يكون الشعب بأغلبه منقاداً لجهات معينة، لذلك فان نتائج الاستفتاء في مثل هذه الدول قد لا تعكس مصلحة الشعب، لذلك إذا أردنا أن نتلافى هذه العيوب فالأفضل الجمع بين طريقتي الجمعية التأسيسية والاستفتاء. فلا إشكال في أن يعرض الدستور على الشعب مرتين: الأولى من خلال نوابه والثانية من خلاله مباشرة، وهو عينه ما أفتت به حوزتنا الحكيمة.

حزب الدعوة يصدر بياناً يعد فيه قتل أعضائه وأنصاره تهديداً للتجربة الديمقراطية الجديدة

بغداد / المدى

أصدر حزب الدعوة الإسلامية بياناً أثر استشهاد (١٤) من أعضائه في بغداد أثر أعمال إرهابية نفذها عدد من القتلة وقال البيان:

مرة أخرى تمتد أيادي الغدر الصدامية ومعها مجاميع التكفيريين لتطال مجموعة خيرة من أعضاء وأنصار حزب الدعوة الإسلامية في بغداد مؤخرا، وهم: الشهيد السعيد السيد عقيل الموسوي- اغتيل في مدينة الحرية، الشهيد السعيد مسار سرحان الواسطي- اغتيل في طريقه إلى كلية الصيدلة جامعة بغداد. الشهيد السعيد سمير نصيف جاسم- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد وسام كاظم علي- اغتيل في حي الجامعة.

الشهيد السعيد عباس عبد معين- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد السعيد كريم محمد عيسى السوداني-اغتيل في منطقة الإسكان. الشهيد السعيد المهندس رعد كاظم عباس- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد السعيد صباح نوري الدراجي- اغتيل في منطقة زيونة. الشهيد السعيد حسين طعمة نايف- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد السعيد صادق الحسيني- اغتيل في منطقة الدورة.

الشهيد السعيد حسن العامري- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد السعيد حيدر عباس دهش- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد السعيد حسين جمال- اغتيل في منطقة الدورة. الشهيد السعيد السيد حيدر المبرقع- اغتيل في مدينةالشعب وهو من مدينة الصدر.

وأكد حزب الدعوة الإسلامية في بيانه إن هذه الأعمال الإجرامية تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار، وتهديد التجربة الديمقراطية الجديدة في العراق وإيجاد الفتنة الطائفية، وإعادة النظام المقبور، وهي مخالفة لكل المبادئ والقيم الشرعية والأخلاقية والإنسانية، و إن دلت على شيء فإنما تدل على فشل هذه القوى في فرض إرادتها على الشارع العراقي، وتدل على أن هذه المجاميع اختارت لنفسها طريق أللا عودة إلى أحضان الأمة في العراق، وعدم إتباع النهج السياسي الذي يقوم على أساس الرأي والحوار والتفاهم الوطني.

إننا على ثقة أن أعمال الإرهاب والقتل والذبح التي تستهدف الشرطة والحرس الوطني والجيش العراقي ومنظمة بدر والمجلس الأعلى والأحزاب الأخرى وأعضاء وأنصار حزب الدعوة الإسلامية لن تثنينا عن السير قدما نحو تحقيق دولة العدل والقانون وحقوق الإنسان، وتحقيق الإخوة والمحبة بين جميع مكونات الشعب العراقي وخاصة بين المسلمين السنة والشيعة، ونؤكد على أن جهد الحكومة وأجهزتها الأمنية سيكون قادرا على إجهاض الإرادة الإرهابية، وحماية المسيرة السياسية لتحقيق أهدافها الوطنية.

فرع نقابة المحامين في الموصل يرد على بيانٍ لهيئةٍ غير حكومية...

الموصل / مكتب المدى

أصدرت لجنة الانتداب في نقابة المحامين فرع الموصل بياناً ردت فيه على ما جاء في بيان كان قد أصدرته قبل أيام هيئة تطلق على نفسها (البيئة التنسيقية لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في الموصل)، ودعت فيه إلى إضراب عام للمحامين لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على ما تعرضت له مهنة المحاماة من إساءة متعمدة حسب ما وصفه بيان الهيئة. وقال بيان نقابة المحامين الذي تلقت (المدى) نسخة منه في الوقت الذي نشد فيه على كل يد تعمل لخدمة مهنتنا وتدعمها وتساندها ضد كل إساءة متعمدة، نستغرب من هذه المنظمات وهيئاتها العليا سكوتها الطويل وعدم مساهمتها في فضح ومحاربة الخروقات التي حصلت وتحصل بشكل يومي بحقوق الإنسان في مدينة الموصل، فأين دور هذه المنظمات في التصدي لقوات الاحتلال التي تمارس أشكال الخرق ضد حقوق أبناء هذه المدينة في بيوتهم ومساجدهم وجامعاتهم؟ أين كانت هذه المنظمات عندما أقدمت بعض القوى بخرق حقوق الإنسان في المدينة أيضاً؟ ولماذا لم يكن لها أي دور في الاستنكار والتصدي والتوثيق؟

كما أشار البيان إلى أن تفتيش حقائب المحامين في مدخل المحكمة لا يعد انتقاصاً لكرامتهم كما ادعى بيان الهيئة بل هو إجراء يلاقي كل الترحيب والتشجيع من جانب فرع النقابة والمحامين لضمان سلامة وحماية الجميع، وإن حدث موقف فردي أثار إشكالاً ما فمن الممكن تجاوزه واحتواؤه بالتنسيق ما بين النقابة ورئاسة الاستئناف وبروح من التعاون والتسامح دون اللجوء إلى تفريق الصفوف. في وقت أحوج ما يكون فيه البلد إلى رصها وتجميعها.. هذا وقد طالب فرع نقابة المحامين بنسخة من النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للهيئة التنسيقية لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في الموصل..

والجدير بالذكر أن الهيئة أعلاه قد أصدرت بياناً تلقت (المدى) نسخة منه قبل أيام ولم يتلق أية استجابة من المحامين، وتطالبهم فيه بإضراب عام لمدة ثلاثة أيام بسبب التهميش الذي تعرضت له مهنة المحاماة بعد أحداث العام ٢٠٠٣ حسب ما جاء به البيان، والتجاوزات المتكررة من قبل الشرطة القضائية في محاكم الموصل ضد المحامين، كما حمل البيان مديرية الشرطة القضائية ورئاسة استئناف نينوى المسؤولية الكاملة لما تتعرض له مهنة المحاماة في الموصل.

جمعية ابناء الناصرية تحيي حياكة السجاد اليدوي

الناصرية / لمدى

افتتحت جمعية ابناء الناصرية الاجتماعية (غير السياسية) وبالتعاون مع منظمة (D.F.I.D) مشغل تعليم وتدريب النساء على مهنة حياكة السجاد اليدوي ضمت الدورة الاولى ١٦٠ عاملة غير ماهرة و ٤٠ مدربة.وقال الاستاذ صادق مكي عليوي المشرف الاداري على المشغل لـ (المدى):ان من اهم اهداف المشروع توفير فرص عمل لنساء العوائل الفقيرة العاطلات عن العمل من خلال تطوير مهارتهن للاعتماد على انفسهن في تحقيق دخل ثابت للاسرة كما ان هذا المشروع يدخل ضمن برنامج احياء صناعة الحياكة اليدوية في جنوبي العراق وخاصة في مدينة الناصرية فمن المؤمل ان يكون هذا المشغل نواة لمعمل سجاد يدوي متطور في المستقبل حيث تم تجهيزه بالمواد اللازمة من خيوط ومستلزمات الحياكة الاخرى.ويذكر ان جمعية ابناء الناصرية سبق لها وبالتعاون مع اتحاد نقابات العمال ان تبنت مشروع تأهيل وتدريب اليافعين على مهنة النجارة الذي مكن العشرات من الفتيان دون سن الثامنة عشرة من تعلم المهنة.

دهوك تحتضن ورشة عمل لمنظمة الايفس الدولية لنظم الانتخابات

دهوك / المدى

أقامت منظمة الأيفس IFESوهي منظمة دولية تعنى بالنظم الانتخابية، ورشة عمل في مدينة دهوك عن التوعية في مجال العنف الانتخابي و كيفية اجراء انتخابات بلا عنف وحضر الورشة ممثلون عن الاحزاب وهم (الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الاسلامي الكوردستاني، الحزب الشيوعي الكوردستاني، حزب الكلد والاشور وممثل عن مديرية شرطة دهوك وممثل عن الاسايش (مديرية امن دهوك) وممثل عن منظمات المجتمع المدني وايضا السيد بشار رئيس تحرير جريدة افرو التي تصدر في دهوك فضلا عن السيد مارك ليميوكس ممثل منظمة الايفس فرع شمالي العراق) وجرى في الورشة بحث اوجه العنف الانتخابي من خلال محاضرات ومداخلات اهتمت بالظواهر الواقعة وكيفية المعالجة لتفاديها في العراق.

بجهود مؤسسة المرأة الحرة في المثنى

مشروع لانظف حي وشارع وبيت تشارك فيه (٢٠٠) متدربة

السماوة / المدى

اقامت مؤسسة المرأة الحرة في مدينة السماوة مشروع النظافة ودور التثقيف الصحي بمشاركة (٢٠٠) متدربة ومشرفة. بالتنسيق مع دائرتي الصحة والبلدية.

واوضحت السيد بدور الياسري رئيسة المؤسسة ان هذه المنظمة غير الحكومية ومنذ تأسيسها بعد سقوط النظام السابق تعمل على التطوير الذاتي للانسان العراقي كي يصنع نفسه ويطور قدراته وبالتالي يسهم في نهوض بلده دون الاعتماد على دوائر الدولة بشكل مطلق.. ولأن للمرأة دوراً كبيراً داخل الحي السكني وفي البيت ارتأينا ان نقيم هذا المشروع التدريبي الذي يستمر مدة ٢٨ يوماً ويشارك فيه اطباء ومهندسون ومختصون من خلال القاء المحاضرات في ما يتعلق ببرامج الرعاية الصحية والنظافة والامراض والسلوك ودور المجتمع يتخللها عرض افلام توجيهية وارشادية حول تجارب عالمية.

واضافت ان هناك هدايا تشجيعية ستقدم كل اسبوع لانظف شارع وانظف حي سكني وانظف بيت وانظف مدرسة وسيتم توزيع ٦٠ الف كيس لجمع النفايات على ٢٠ حياً سكنياً من خلال توزيع ١٠ متدربات على كل حي.

واشارت إلى ان المؤسسة ستقوم بتشجير الشارع المميز بتعاون الاهالي والمواطنين لاشاعة الجمال والنظافة.